الفصل الخامس

التخلف والتنمية الاقتصادية، والتنمية البشرية

أهداف الفصل

في نهاية الفصل يكون الطالب قادراً على أن:

١- يفهم ماهية التخلف ومؤشراته ؟
٢- يتعرف إلى مفهومي التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية؟.
٣- يقارن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وهدف كل منهما.
٤- يعدد أهم النظريات التي اهتمت بالتنمية الاقتصادية.
٥- يعدد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية .
٦- يبين أسس التنمية البشرية المستدامة وأبعادها.
٧- يتعرف إلى الاقتصاد الحديث القائم على اقتصاد المعرفة.

المبحث الأول

التخلف والتنمية الإقتصادية

المطلب الأول: مفهوم التخلف ومؤشراته

أولاً: مفهوم التخلف، تنتشر ظاهرة التخلف في دول عدة وفي قارات مختلفة، تختلف ظروف تطورها وأوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك إمكاناتها المادية والطبيعية، وعلى الرغم من تلك الاختلافات إلا إنها تشترك جميعها ببعض من السمات التي تصفها بأنها دول متخلفة، وهذه تعد مظاهر للتخلف، ولكون مشكلة التخلف تعد معقدة ومركبة وذات بعد تاريخي، وتتصل بعوامل تشابكت فيما بينها من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، لذلك يصعب إعطاء تعريف يحظى بالقبول العام، إذ توجد تعاريف عديدة كل منها ينظر إلى المشكلة من زاوية الاهتمام، ولكن يمكن التعبير عن التخلف بالآتي: (هي حالة المجتمع الذي تتمازج فيه مظاهر عدة، تتوزع ما بين اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، من شأنها أن تعمل على إعاقة وكبح فرص تطوره الاقتصادي والاجتماعي)، لذلك يمكن وصف المجتمع المتخلف اقتصادياً بالآتي:

عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة - ضعف انتاجية الفرد - انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي- البطالة المقنعة، وتعمل هذه العوامل بشكل دائري يسميها البعض بالحلقة المفرغة للتخلف، والشكل الآتي يوضح احدى حلقات التخلف:

شكل (١٧) الحلقة الدائرية

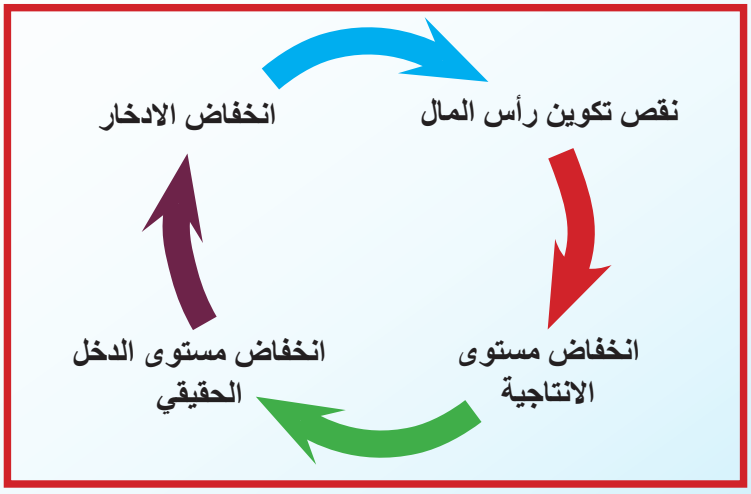

والتخلف ليست حالة دائمة أو حتمية، أو هي مرحلة تاريخية لابد من المرور بها، كما تزعم بعض الآراء والأفكار، بل هي حالة تعبر عن ظروف تاريخية معينة، وهي حالة نسبية ولم تكن حالة مطلقة، نتجت عن ظروف تاريخية ترافقت مع ظاهرة الاستعمار، وعليه يمكن تجاوز ظاهرة التخلف، كما هو حاصل في العديد من الدول من مثل: الصين- ماليزيا- البرازيل– تركيا- ايران- كوريا الجنوبية ... الخ.

ثانياً: مؤشرات التخلف، يمكن تحديد بعض المؤشرات المعتمدة لوصف المجتمع بالتخلف وهي كالآتي:

١- **قلة رؤوس الاموال وانخفاض التكوين الرأسمالي:** تعاني الدول النامية من قلة في رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التنمية، نتيجة لضعف الادخارات أو نتيجة لغياب السياسات التي توطن رؤوس الاموال المحلية للاستثمار في قطاعات الاقتصاد، لهذا ظل التكوين الرأسمالي في الدول المتخلفة يتسم بالانخفاض الشديد، ويتضح ذلك من خلال انخفاض حجم القطاع الصناعي والبنى التحتية في الاقتصاد.

٢- **غلبة طرق الإنتاج البدائية:** يلاحظ على الكثير من الدول المتخلفة استعمالها لأساليب إنتاج بسيطة وبدائية، مما أدى إلى عدم إمكانية النهوض بقطاعاتها، وأحداث زيادات ملموسة في الناتج القومي ورفع مستويات الدخول لأفراد، باتجاه تحسين مستويات معيشتهم.

٣- **انتشار البطالة:** تشهد الدول المتخلفة شيوع ظاهرة البطالة، التي تنتج عن ضعف الاقتصاد المحلي في توفير فرص عمل بصورة مستمرة ومتناسبة مع النمو السكاني، فضلاً عن مستويات البطالة المقنعة، وبخاصة في القطاعات الرسمية والقطاع الزراعي، واجمالاً تعد البطالة في الدول المتخلفة مشكلة هيكلية (بنيوية).

٤- **ارتفاع معدلات نمو السكان:** يعد ارتفاع معدل المواليد المؤدي إلى تزايد أعداد السكان، أحد خصائص البلدان المتخلفة، بحيث يصبح معدل نمو السكان السنوي أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقد شارك التحسن في مستوى الخدمات الصحية وانخفاض معدلات الوفيات، إلى أن يكون معدل النمو السكاني في أغلب البلدان المتخلفة ما بين (٢-٣٪) سنوياً، بينما لا يتجاوز في البلدان المتقدمة (١٪)، وهو ما ينعكس في ارتفاع أعداد الأسر في البلدان المتخلفة.

٥- **نقص المهارات الفنية والادارية:** نتيجة انخفاض مستويات التعليم بكل أشكاله، فأن البلدان المتخلفة تعاني نقصاً في الملاكات الفنية والعلمية والادارية وبخاصة في طبقة (المنظمين)، والتي تعد أخطر العوامل المعيقة للتطور، مما يتطلب كسر حدة هذه

الحلقة عن طريق توسيع قاعدة التعليم وتنويعه، مع التركيز في بناء القدرات الفنية والادارية.

٦- **الفقر:** تتصف البلدان المتخلفة بارتفاع مستويات الفقر، وهي الأعلى عالمياً، وأبرز مناطق العالم التي تسجل نسباً مرتفعة للفقر هي عدد من الدول الاسيوية، ودول أفريقيا جنوب الصحراء، وغالباً ما تتركز نسباً الفقر في الارياف نتيجة ارتفاع مستويات البطالة وانخفاض الدخول، وهو ما يترك آثاره بوضوح في تدني عدد المتعلمين وتدهور مستويات الصحة العامة. وأصبح الفقر ظاهرة عالمية تهتم بها دول العالم كافة وتنعقد المؤتمرات للتخفيف من حدتها.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية ومقوماتها

طرحت قضية التنمية نفسها على شعوب العالم المتخلف منذ حصولها على استقلالها السياسي، في أطار مهمة بناء اقتصاداتها التي كانت ترزح تحت ظل الاستعمار السياسي والاقتصادي، والذي استمر لسنين طويلة، ترتب عليه استنزاف مواردها لصالح اقتصادات الدول الاستعمارية، وجعلها سوقاً لتصريف منتجاته ونهب خيراتها.

وظلت قضية التنمية الاقتصادية إحدى أهم الخيارات للتحرر من التخلف الاقتصادي، وتقليل الفوارق التي تفصل شعوب هذه البلدان عن الشعوب المتقدمة، في ميادين تراكم الثروة والمعرفة والحرية والتقدم الاقتصادي.

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية (Economic Development): تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين لإحداث تغيرات شاملة في مختلف المجالات منها: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية ... الخ، بما يؤدي إلى الارتقاء بمستوى رفاهية المجتمع وتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية.

ثانياً: النمو الاقتصادي: هو معيار كمي يعبر عن الزيادة الكمية المستمرة في الانتاج سنوياً، بما يفوق معدل النمو السكاني، ومتضمناً حصول زيادة في معدل متوسط الدخل الفردي السنوي. وعليه فأن هناك فرقاً كبيراً بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية، وهو ما يعبر عنه جدول (٩) الآتي:

جدول (٩) الفرق بين النمو والتنمية

ت	التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
١	فعل مقصود لإحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.	فعل تلقائي لحدوث التغير ويأتي طبيعياً، ولا يكون شاملاً.
٢	تعتمد تدخل الدولة في حشد الإمكانات والموارد	يعتمد على جهد القطاع الخاص ولا يحتاج إلى التدخل
٣	يحدث التغيير خلال مدة زمنية طويلة نسبياً	يحدث التغيير على مدد زمنية قصيرة نسبياً
٤	الهدف من التنمية الاقتصادية (هدف كلي) يشمل قطاعات الاقتصاد كافة	يحدث النمو جزئياً في قطاعات أو صناعات معينة

ثالثاً: مقومات التنمية الاقتصادية: إن من أهم المقومات الواجب توفرها للدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية الآتي:

شكل (١٨) مقومات التنمية الاقتصادية

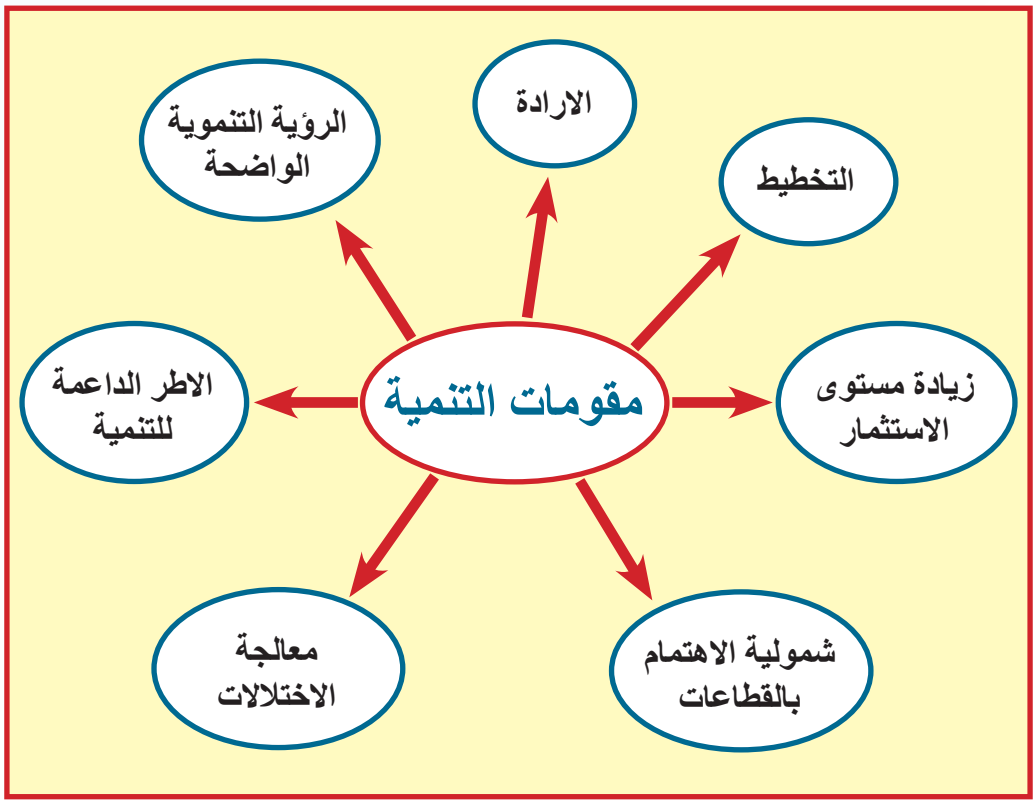

١ـ **الارادة:** وتشمل الارادة السياسية والمجتمعية للنهوض بأوضاع المجتمع وفي مقدمتها الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

٢ـ **الرؤية التنموية الواضحة:** ضرورة توافر الرؤية الواضحة لإدارة عملية التنمية وكيفية الوصول إلى أهدافها.

٣ـ **التخطيط:** يعد ركناً مهماً في عملية التنمية، لا سيّما في أطار حشد الموارد المادية والبشرية صوب مجالات التنمية المختلفة وأن لا تترك قضايا الاقتصاد للمصادفة.

٤ـ **الأطر الداعمة للتنمية:** تحتاج التنمية الى أطر تنظيمية وبيئة مساندة تتصل بالسيطرة الوطنية على القرار السياسي، وكذلك الاقتصادي الذي يترتب عليه السيطرة على الموارد المتاحة للمجتمع، وتوجيه الفائض الاقتصادي المتحقق نحو القطاعات الاقتصادية، بدلاً من تسربه إلى خارج البلد.

٥ـ **معالجة الاختلالات:** يعاني الاقتصاد المتخلف غلبة القطاعات الأولية (الزراعة- الرعي... الخ)، وهو ما يمثل اختلالاً هيكلياً، لذلك لابد من رفع درجة التصنيع عن طريق إقامة المشروعات الصناعية الذي من شأنه ينعكس على ارتفاع الانتاجية وزيادة الدخول، وعلى باقي مفاصل الاقتصاد القومي.

٦ـ **زيادة مستوى الاستثمارات:** لكي يتم انطلاق الاقتصاد في مسار التنمية، يتطلب الأمر زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات المنتجة وفي البنى التحتية (الطرق– الجسور- محطات الكهرباء- مشروعات المياه– المدارس... الخ)، والتي من شأنها تدعيم نجاح وتحفيز التنمية.

٧ـ **شمولية الاهتمام بالقطاعات:** يجب أن يتوزع الجهد التنموي ويشمل كل القطاعات الاقتصادية، القطاع الزراعي– الصناعي– التجاري– المالي– الخدمي، وهو ما يجعل القطاعات تغذي بعضها بعضاً كما يجب أن تشمل التنمية المناطق الحضرية والريفية كافة لضمان تنمية متوازنة.

المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية ومصادر التمويل

أولاً: نماذج من نظريات التنمية الاقتصادية، لمعالجة أوضاع البلدان التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت العديد من النظريات التي استهدفت الانتقال بأوضاع اقتصاداتها من حالة التخلف الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية، وقد تباينت هذه النظريات في اهتماماتها وطبيعة القطاعات التي تركز فيها، كما أن البلدان النامية هي

الأخرى اختلفت في اعتماد هذا الانموذج التنموي عن ذاك، تبعاً لظروفها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم النظريات هي:

١) **نظرية الدفعة القوية:** انصب اهتمام هذه النظرية حول كيفية تخلص المجتمع التقليدي من مشكلة التخلف، عن طريق الدفعة القوية لرفع المستوى الاقتصادي القومي فوق مستوى الكفاف، بدرجة تسمح بالانطلاق في مسار النمو الذاتي، وهذا يتم عن طريق استيراد رأس المال والمعرفة التكنولوجية من الخارج، والاستعانة بالقروض والمساعدات الأجنبية، والعمل على الحد من الزيادات السكانية.

٢) **نظرية النمو المتوازن:** تؤكد هذه النظرية أهمية الاستثمار في إحداث التنمية، وأن يتوافر حد أدنى من الموارد الرأسمالية لأغراض التنمية، والسبيل أمام البلدان النامية هو في إقامة العديد من الأنشطة الاقتصادية، وإقامة مشروعات (صناعية) متعددة في وقت واحد، وهذا يتطلب موارد مالية كبيرة، ربما لن يكون البلد النامي قادراً على توفيرها لجميع القطاعات الاقتصادية بوقت واحد.

٣) **نظرية النمو غير المتوازن:** ترى هذه النظرية أن التنمية تقوم بوساطة تركيز الموارد في عدد محدود من الأنشطة والقطاعات، بحيث يؤدي التقدم فيها، إلى تحفيز القطاعات الاقتصادية الأخرى على النمو والتطور، هذه النظرية لا تؤمن بنمو قطاعات الاقتصاد بشكل متدرج، بل تعتمد النمو بقفزات عن طريق اختيار قطاع معين سمته (القطاع القائد- Leading Sector)، ويتم تركيز الإمكانات المتاحة له. لكي يكون هو القاطرة التي تجر عربات القطار (القطاعات الاقتصادية الأخرى).

٤) **نظرية مراحل النمو:** هذه النظرية ترى أن عملية التنمية هي عبارة عن مسار تاريخي حتمي، على المجتمعات المرور بمراحلها لتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وهذه المراحل هي:

١. مرحلة المجتمع التقليدي

٢. مرحلة المجتمع الانتقالي (الشرط المسبق للانطلاق).

٣. مرحلة الانطلاق

٤. مرحلة السير نحو النضوج

٥. مرحلة الاستهلاك الواسع

وتركز هذه النظرية في جانبين مهمين هما وجود (الدفعة القوية)، للخروج من الاقتصاد التقليدي (المتخلف)، بجانب أن هذا النمو يجب ألاّ يكون متوازناً فيما بين القطاعات، وتستند إلى ثلاثة فروض أساسية، هي:

١. إن مشكلة النمو مشكلة تاريخية، يمكن التعامل معها على أساس تعاقب زمني.

٢. إن عملية النمو الاقتصادي لا تسيرُ سيراً سلساً ومتدرجاً، بل بقفزات متتابعة.

٣. إن عملية النمو لا تتم على أساس نمو متوازن، بل على أساس نمو غير متوازن, وإن يتوافر قطاع قائد يقوم بالدور القيادي في تنمية بقية القطاعات.

ثانياً: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

تعد قضية تمويل التنمية قضية مجتمعية، وهي شغل شاغل للحكومات في البلدان المتخلفة، إذ يقع النصيب الأكبر في تحمل عبء التنمية على الدول نفسها، نظراً لطبيعة اقتصاداتها من جهة، ولكون القطاع الخاص في هذه البلدان، يوصف بأنه قطاع ضعيف ومتخلف، بجانب أن مجتمعات الدول المتخلفة تتسم بضعف الادخارات الوطنية، نظراً لضعف مستويات الدخول فيها، مما يجعل مسألة تمويل الجهود التنموية، أمراً في غاية الصعوبة، وتتوزع مصادر تمويل التنمية على الآتي:

١- **المصادر الوطنية (المحلية):** يتفق معظم الاقتصاديين على أن الادخارات المحلية (عامة أو خاصة)، هي المصدر الأساسي لتوسيع الاستثمارات في الاقتصادات المتخلفة، لذلك تسعى الدول إلى تعبئة جميع المدخرات المحلية عن طريق الجهاز المالي، لكي تجد طريقها نحو الاستثمار، إذ لا يمكن القيام بتنمية حقيقية وشاملة من دون حشد الادخارات المحلية، ويتطلب هذا الأمر توافر وسائل أهمها:

أ - تطوير الجهاز المالي والاسواق المالية لكي تكون قادرة على تعبئة مدخرات المجتمع وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي.

ب- تشجيع السكان على الحد من الاستهلاك غير الضروري.

ت- رفع اسعار الفائدة لغرض جذب المدخرين والحد من ظاهرة الاحتفاظ بالنقود (الاكتناز) خارج المصارف.

ث- دعم القطاع الخاص المحلي عن طريق التشريعات والقوانين.

نشاط ٢١ **حاول وضع مخطط بحسب رأيك لأفضل الحلول لتمويل التنمية في العراق.**

٢ـ المصادر الخارجية (الأجنبية):

أ . **الدَّين (الاقتراض)**، ويحدث بسبب عدم كفاية الموارد المحلية لسداد التزامات الحكومة، أو لإقامة مشروعات لا تتوافر موارد مالية لدى الحكومة لإقامتها، من مثل مشروعات البنية التحتية الآن في العراق، وهو آخر الحلول لمعالجة نقص الموارد المحلية، ويتم من جهات مختلفة، هي:

. الاقتراض من حكومات أجنبية.

. الاقتراض من مؤسسات دولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

. الاقتراض من بنوك ومصارف أجنبية.

. الاقتراض من صناديق تنموية أجنبية.

ب . **المنح والهبات:** تستطيع أي دولة تبعاً لنشاط السياسة الخارجية لها، الحصول على المنح والهبات الدولية لتمويل جزء من مشروعاتها التنموية، سواء أكانت مشروعات انتاجية أم تدريبية أم استشارية. وهناك دول عديدة تتلقى هبات ومنحاً منها الاردن ومصر ولبنان واليمن.

نشاط ٢٢ **يتم تقسيم الطلبة على مجموعات وتتولى كل مجموعة كتابة ورقة بحثية عن الآتي:**

١ ـ المظاهر التي يرصدها الطالب في محيطه ويعدها من مظاهر التخلف.

٢ ـ ما المعالجات لظاهرة التخلف التي رصدت.

نشاط ٢٣ **في أي مرحلة تضع العراق بحسب نظرية المراحل لروستو؟**

المبحث الثاني

التنمية البشرية والتنمية المستدامة واقتصاد المعرفة

المطلب الأول: التنمية البشرية: المعايير والقيم

مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي طرح مفهوم جديد للتنمية هو (التنمية البشرية)، باعتماد شعار (التنمية: توسيع خيارات الناس)، من خلال ثلاثة معايير أساسية هي:

١ـ دخل الفرد

٢ـ العمر المتوقع للشخص عند الولادة.

٣ـ المستوى التعليمي.

واعتمدت الأمم المتحدة تصنيف الدول على أساس هذه المعايير، وهو ما جعل الاهتمام كبيراً بالبشر ورأس المال البشري، الذي يمكن بناؤه من خلال التعليم والتدريب والتأهيل والصحة، وعليه يمكن تعريف التنمية البشرية بأنها: (صناعة الفرد المنتج والقادر على تحقيق مستويات متقدمة من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، من خلال توفير المأكل والملبس والمسكن والتعليم والصحة وخلق فرص العمل)، و**القيم الجوهرية التي تحكم التنمية البشرية جرى التعبير عنها بمجموعة مؤشرات مثل:** (نسبة الأميين بين أفراد المجتمع، وسوء توزيع الدخل، مستويات البطالة بين القوى العاملة... الخ)، لهذا طرحت التنمية البشرية قيماً جوهرية تتمثل بالآتي:

١ـ القدرة على العيش.

٢ـ تقدير الذات الإنسانية واحترامها وجعل الافراد يمتلكون الثقة بأنفسهم.

٣ـ توفير الحرية للإفراد بما يكفل حقهم في الاختيار.

٤ـ ضمان الإستدامة والامتداد الزمني.

ويعبر الشكل (١٩) عن القيم الجوهرية والحقيقية للتنمية البشرية .

شكل (١٩) القيم الجوهرية للتنمية البشرية

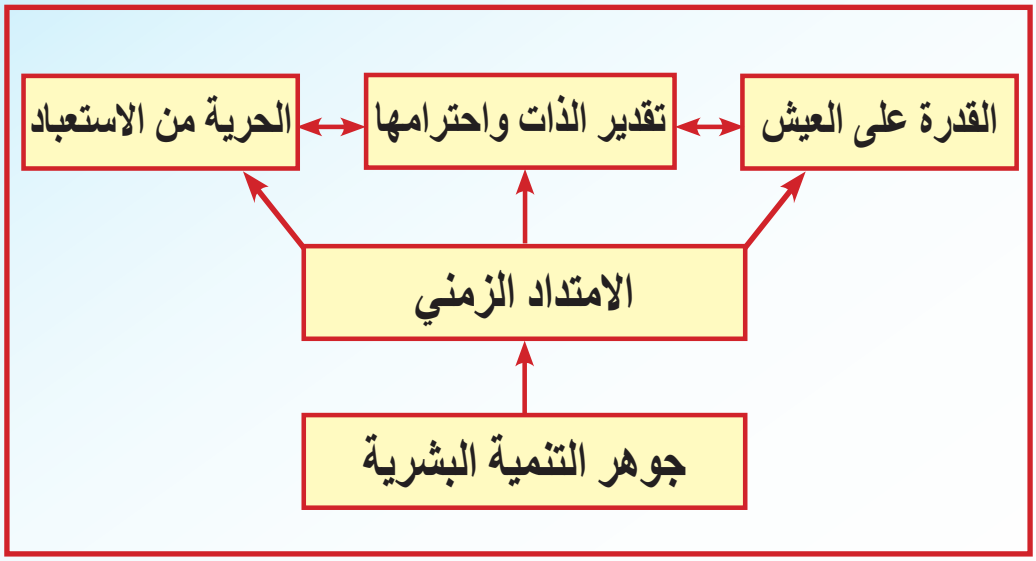

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وابعادها

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة: هو مفهوم ذو بُعْد اقتصادي اجتماعي وأيكولوجي (بيئي)، يعنى بالاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية والبيئة، من خلال تطوير أساليب إنتاج تكنلوجية، من شأنها ألّا تؤدي إلى استنزاف الموارد أو احداث المزيد من التلوث في بيئة الارض، وبما يكفل حق الاجيال القادمة في الحصول على نصيبها من الموارد، وفي بيئة خالية من التلوث.

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة، هناك أبعاد عدة للتنمية المستدامة يعبر عنها الشكل (٢٠) أبرزها:

١- **البعد الاقتصادي:** ويتمثل هذا البعد في اتخاذ اجراءات وسياسات وتدابير تستهدف الآتي:

أ- تغيير بنية الاقتصاد، مثلاً خفض اعتمادية الاقتصاد العراقي على النفط.

ب- تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد.

ت- تقليل التفاوت في الدخول بين السكان.

ث- تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات.

٢- **البعد البشري:** الحد من النمو المطرد للسكان، إذ إن النمو السريع للسكان يفرض ضغوطاً حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات وهو ما يؤثر في جهود التنمية.

٣- **البعد الاجتماعي:** ويهتم هذا البعد في الآتي:

أ- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية الواسعة.

ب- تنمية الجوانب الثقافية والحضارية وإحياء روح التفاؤل والثقة بين أبناء المجتمع.

٤- **البعد التكنولوجي:** ويهدف هذا البعد للتحول نحو تكنولوجيات أنظف وأكفأ، تقلل من استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية حتى يمكن ضمان حق الاجيال القادمة منها.

٥- **البعد البيئي:** يتمثل في حماية البيئة والمحافظة عليها وعلى مواردها من أخطار التلوث، من خلال خفض الانبعاثات الملوثة للبيئة ومعالجتها.

شكل (٢٠) أبعاد التنمية المستدامة

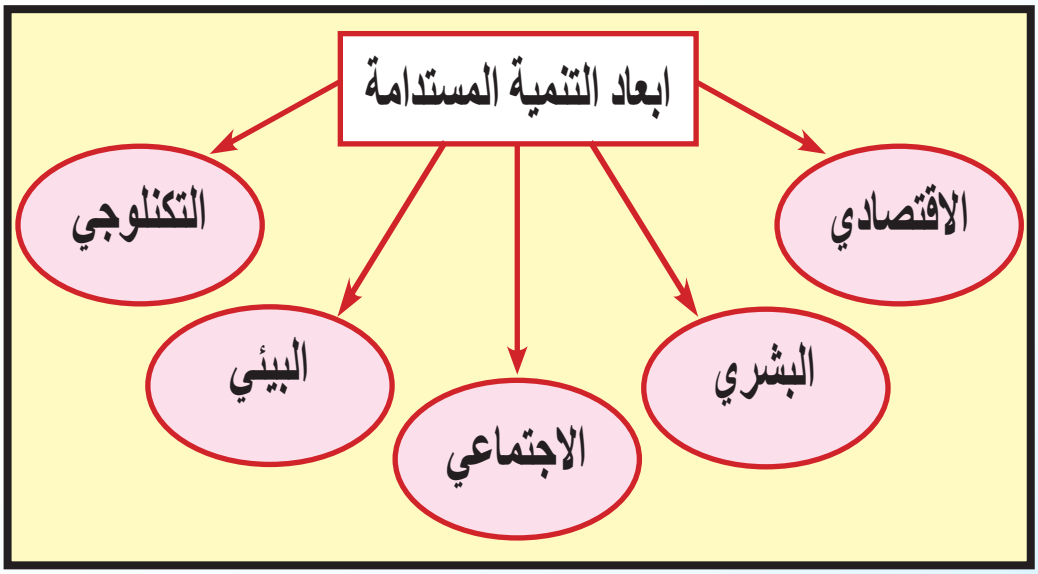

نشاط ٢٤ **كيف تفكر بإيجابية التنمية البشرية المستدامة لضمان حق الجيل الحالي وأجيال المستقبل؟**

المطلب الثالث: طبيعة اقتصاد المعرفة وخصائصه

يعد تحقيق التنمية البشرية والاهتمام في الاستثمار في رأس المال البشري، محطة أساسية لبلوغ اقتصاد المعرفة، والمعرفة هي خليط من التعلم والخبرة المتراكمة والفهم والإدراك البشري، وهذه المعرفة هي التي ستحدد موقع كل بلد في المستقبل، كونها باتت مكوناً ترتكز عليه اقتصادات البلدان المتقدمة من الآن، وتحضيراً للمستقبل، وسيصبح النمو رهناً بزيادة مكون المعرفة في كل مجتمع، وينطلق اقتصاد المعرفة من منصة تكنلوجيا المعلومات والاتصال، ومعتمداً على برامج تطوير التعليم إلى جانب البحث والتطوير والإبداع والتطور التكنولوجي والتدريب.

إذن، هو نمط جديد يختلف في كثير من سماته عن الاقتصاد التقليدي، وهو يعني في جوهره تحول المعلومات إلى أهم سلعة في المجتمع، بحيث يتم تحويل المعارف العلمية إلى الشكل الرقمي، ويصبح تنظيم المعلومات وخدمات المعلومات من أهم العناصر الأساسية في الاقتصاد المعرفي، لكي تتحول المعرفة إلى مورد أساسي من الموارد الاقتصادية.

و يمكن القول إن الاقتصاد الجديد يتطلب التركيز في التعليم والتدريب على الصناعات المعرفية والخدمات الجديدة، لكون هذه الصناعات تشكل مصدراً لخلق الوظائف وتوسيع النشاطات الاقتصادية بنحو هائل.

ويعد الاستثمار في رأس المال البشري من أهم المرتكزات التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة، وذلك لكون الموارد البشرية عالية التأهيل والكفاية والخبرة والقادرة على التطوير والابتكار، أهم مقومات الاقتصادات مستقبلاً، وليس الموارد الطبيعية أو الصناعية التقليدية.

ويمكن تلخيص سمات اقتصاد المعرفة وخصائصه (شكل ٢١)، على النحو الآتي:

١- يتسم اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة.

٢- هو اقتصاد لا ينضب مثلما هو النفط أو الغاز أو الكبريت أو أي معدن طبيعي أخر.

٣- يوصف اقتصاد المعرفة بأن سلعته الرئيسة هي المعرفة، وليست السلع الحالية.

٤- لا يمكن نقل ملكية المعرفة من طرف إلى أخر على عكس عناصر الانتاج الأخرى.

٥- سمحت التطورات في تكنولوجيا الاتصال بخلق أسواق ومنشآت افتراضية، تلغي

قيود الزمان والمكان من خلال التجارة الإلكترونية، مما يساعد على خفض التكاليف وزيادة الكفاية.

٦- في اقتصاد المعرفة يصعب تطبيق القوانين والقيود والضرائب على أساس قومي، لذلك تصبح مساحة اقتصاد المعرفة العالم كله.

٧- يؤدي اقتصاد المعرفة إلى نشوء مجتمع المعرفة وثقافة المعرفة.

شكل (٢١) خصائص اقتصاد المعرفة

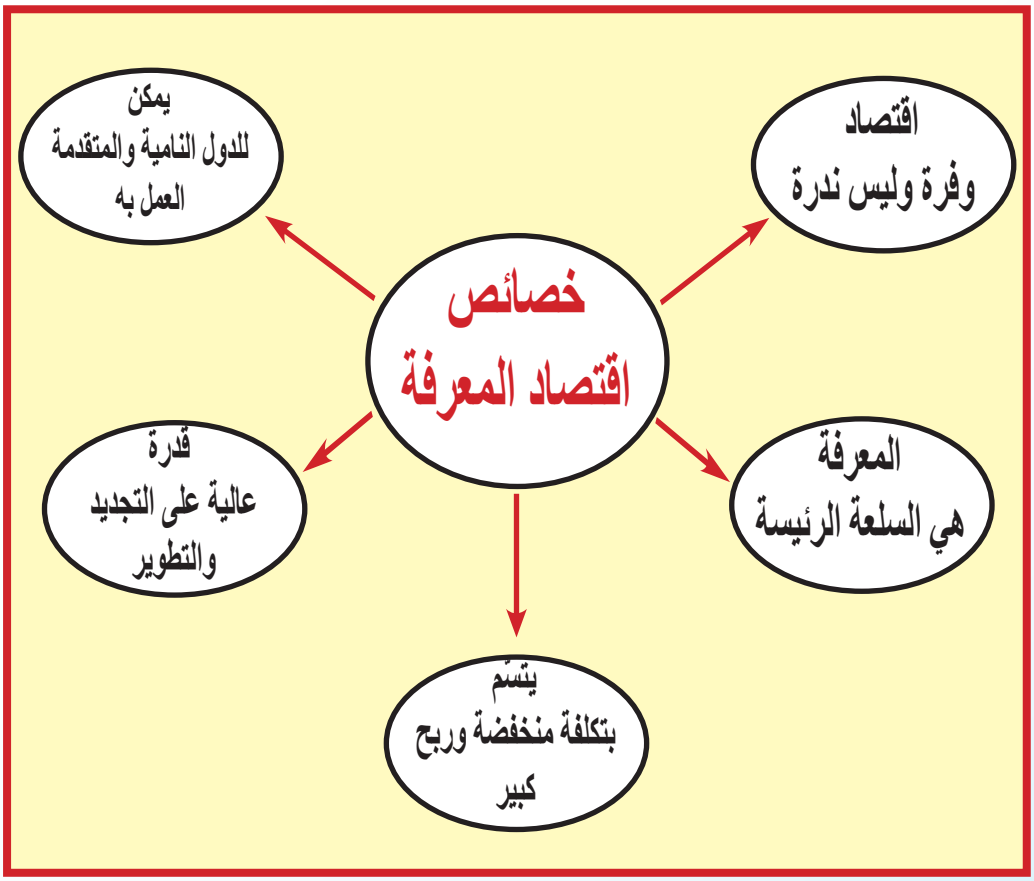

اعلم عزيزي الطالب / ـة

إنَّ الوعي المالي لا يمكن أنْ يكون حكراً على العاملين في ألمصارف والبنوك أو حتى الاغنياء، فهو جزء لا يتجزأ من حياتك اليومية فاحرص على الاطلاع على الثقافة المالية.

نشاط ٢٥ **يمكن لمجموعات مختارة من الطلبة ومن خلال أوراق عمل بيان الإمكانات المتاحة في مدينتهم للنهوض بالتنمية سواء كانت مادية أو بشرية.**

اعلم عزيزي الطالب / ـة

إنَّ قراراتك المالية تنعكس على حياتك بشكل أو بآخر لذا لا بد أن تدرك كيفية إدارة المال الشخصي.

أسئلة الفصل الخامس

س١ : عرف خمساً مما يأتي:

التخلف - التنمية الاقتصادية - القطاع القائد - التنمية المستدامة - النمو الاقتصادي اقتصاد المعرفة.

س٢: أجب عن الآتي:

أ- ما أبعاد التنمية المستدامة؟ عددها مع مخطط لها واشرح أحد أبعادها.

ب- عدِّد مقومات التنمية الاقتصادية ووضحها بمخطط مع شرح واحدة منها.

ت- يتسم اقتصاد المعرفة بخصائص عدة، أذكر خمساً منها مع رسم مخطط توضيحي.

س٣: أجب عن فرعين من الآتي:

أ- قارن بين النمو والتنمية.

ب- عدد خمساً من مؤشرات التخلف موضحاً أحدها.

ت- ما هي المراحل التي تفترضها نظرية مراحل النمو؟ وما هي فرضياتها الأساسية ؟

س ٤: عدد نظريات التنمية الاقتصادية واشرح واحدة منها.

س ٥: أملاء الفراغات الآتية بما يناسبها:

أ- تتضمن معايير التنمية البشرية ثلاثة معايير اساسية هي ..... و ..... و..... .

ب- تتطلب التنمية رفع اسعار الفائدة للحد من ظاهرة الاحتفاظ بالنقود (.....) خارج .....

ت- تشترط التنمية الاقتصادية أن يتوزع الجهد التنموي ويشمل كل القطاعات الاقتصادية (.....، و .....، و.....).

ث- تغيير بنية الاقتصاد يتطلب خفض اعتمادية الاقتصاد العراقي على ..... .

ج- يعد اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد ..... لا اقتصاد .....

س ٦: علل ما يأتي:

١- تتضمن التنمية بعداً بيئياً (ايكولوجياً) أصبح موضع اهتمام العالم.

٢- لابد من توفر مستوى معين من الادخارات الوطنية للقيام بالتنمية الاقتصادية.

٣- يعد التخلف ظاهرة نسبية وغير حتمية.

٤- يزداد النمو السكاني خاصة في الدول المتخلفة ويشكل قيداً على تنميتها.

٥- تهتم التنمية البشرية بالتعليم والتدريب والتأهيل للفرد (الإنسان) بالدرجة الأولى.